وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقي
جامعة ديالى
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

(الإصلاح السياسي وتأثيره على المشاركة السياسية)

(النظام السياسي الاردني أنموذجاً)

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة البكالوريوس

في كلية القانون والعلوم السياسية / قسم العلوم السياسية

بحث تقدمت به الطالبة

نور هشام عبود

باشراف

م.م ضياء مدلول فرج الطائي

١٤٣٩هـ ٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

((إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا))

سورة البقرة– الآية(١٠٥)

اقرار المشرف

اشهد أن البحث الموسوم بـ(الإصلاح السياسي وتأثيره على المشاركة السياسية)

(النظام السياسي الاردني أنموذجاً) للطالبـــــة (نور هشام عبود) قد تم تحت اشرافي في كلية القانون والعلوم السياسية / قسم العلوم السياسية وهو جزء من نيل شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية .

التوقيع :

اسم المشرف :

التاريخ:

الاهداء

الى من أحمل إسمه بكل افتخار ، وإلى هبة الرحمن ومنبع الحنان

والديّ أطال الله في عمرهما .

إلى من أرى التفاؤل بينهم والسعادة في ضحكتهم ،

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله إخوتي وأخواتي .

وإلى كل شخص نساه قلمي وذكره قلبي

لكم جميعا أهدي ثمرة جهدي المتواضع .

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أبي القاسم محمد (ﷺ) ، بعون الله وتوفيقه تمت هذه الدراسة المتواضعة ، وإذ أنتهز فيها الفرصة للتعبير عن جزيل الشكر والعرفان الى الاستاذ ضياء مدلول فرج المشرف على هذه الدراسة لما أبداه من جهود كريمة تمثلت بالنصح والمتابعة والتوجيه والارشاد وما أظهره من رعاية واهتمام من أجل انجاز هذا النشاط العلمي ، كما أتقدم بجزيل شكري وامتناني الى جميع أساتذتي في قسم العلوم السياسية .

قائمة المحتويات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
١	الآية القرآنية	أ
٢	اقرار المشرف	ب
٣	الاهداء	ت
٤	الشكر والتقدير	ث
٥	قائمة المحتويات	ج
٦	المقدمة	١-٣
٧	المبحث الاول-: اطار النظري للاصلاح السياسي	٤
٨	المطلب الاول : ماهية الاصلاح السياسي	٤-٦
٩	المطلب الثاني : ماهية المشاركة السياسية	٦-١١
١٠	المبحث الثاني-: الاصلاح السياسي في الاردن ٢٠١١	١٢-١٥
١١	المطلب الاول : الاصلاح السياسي والديمقراطية في الاردن	١٥-١٦
١٢	المطلب الثاني : سر الاصلاح السياسي الاردني وآفاقه	١٧
١٣	المبحث الثالث :- تأثير الاصلاح السياسي على المشاركة السياسية في الاردن	١٨
١٤	المطلب الاول : الأحزاب السياسية في الاردن	١٨-٢٧
١٥	المطلب الثاني : أثر الربيع العربي على الاصلاح السياسي الاردني ٢٠١١-٢٠١٤	٢٧-٣٤
١٦	الخاتمة	٣٥
١٧	المصادر والمراجع	٣٦-٣٨

المقدمة

لعب النظام السياسي في الاردن منذ عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٨٩ دورا في بناء المواطن الاردني وفق التوجيهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مدروسة الخطوات تستند الى نمط الامكانيات المتاحة مع توفير نظام سياسي ملائم وحيث اعتمد الاردن نموذج الاصلاح التدريجي في مختلف مجالات التنمية الشاملة ففي مجال الاصلاح السياسي تم اجراء الانتخابات البرلمانية والغاء الاحكام العرفية وتهدف البلاد السير في عملية التعددية الحزبية وان قيام المملكة الهاشمية الاردنية باتباع طريق التحولات على صعيد الاصلاح السياسي والمشاركة السياسية ومسألة الديمقراطية بوجه عام قد جاء بفعل الجهود البارزة لجلالة الملك عبدالله الثاني الذي وظف امكانات المملكة لبناء نظام سياسي رصين في دولة عصرية فريدة من نوعها في الشرق الاوسط . وقد تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث الاول الاطار النظري للاصلاح السياسي وماهية المشاركة النيابية والثاني الاصلاح السياسي في الاردن ٢٠١١ واماثير الاصلاح واما المبحث الثالث يتناول تأثير الاصلاح السياسي على المشاركة السياسية في الاردن ٢٠١١-٢٠١٤ .

أولاً :- اهمية البحث :

تنبع هذه الاهمية من خلال دراسة المهتمين بالشأن السياسي في الاردن في التعرف على مفاهيم الاصلاح السياسي من الديمقراطية والمشاركة السياسية وتعدديه الحزبية والانتخابات وذلك لاعطاء دفعة قوية لهذه المفاهيم بغية تحقيق الاصلاح السياسي في المملكة وتحقيق المشاركة السياسية لجميع مكونات الشعب .

ثانياً :- هدف البحث :

التعرف على واقع الاصلاح السياسي في الاردن وتحديد مفهوم المشاركة السياسية واهميتها في الاردن ومراحل مستويات المشاركة السياسية وانواع المشاركة السياسية .

ثالثاً :- اشكالية البحث :

هل أثر الاصلاح السياسي في عملية المشاركة السياسية في الاردن ، وما هي نتائجه ؟

رابعاً :- فرضية البحث :

تقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادها وجود علاقة طردية بين الاصلاح السياسي وعملية المشاركة السياسية في الاردن وسنحاول في هذه الدراسة للاجابة على التساؤلات التالية :

١- ما هي الاصلاح السياسي ؟

٢- مراحل صنع الاصلاح السياسي في الاردن ؟

٣- ما هي المشارمة السياسية ؟ وما هو انواعها ومستوياتها في الاردن ؟

٤- ما اثر الاصلاح السياسي على المشاركة السياسية في الاردن ؟

خامساً :- نطاق البحث وحدودة :

الحدود الزمنية : تعود الى الاصلاح السياسي في الاردن من عام ٢٠١١ .

الحدود المكانية : المملكة الاردنية الهاشمية .

سادساً :- منهجية البحث :

يحتاج كل بحث علمي الى مجموعة من المناهيج قد تكون رئيسة او مكملة تساعد على فهم وتحليل المشكلة المدار البحث بشكل علمي وموضوعي عبر طبيعة الموضوع الذي يدخل في اطار دراسة الاصلاح السياسي وتأثيره على المشاركة السياسية فقد اعتمد الباحث في دراسة المشكلة المطروحة على المنهج الوصفي والتاريخي وذلك عبر جمع المعلومات عن الحقائق والوقائع السياسية في الاردن وتربيها من مصادر الاولية والثانوية وثم تحليل تلك الحقائق والمعلومات وتغيرها لتكون اساس لفهم مشكلة الاصلاح السياسي واثره على المشاركة السياسية في الاردن.

سابعاً :- هيكلية البحث :

ان الالمام بمختلف جوانب الموضوع توجب على الباحث تقسيم البحث الى ثلاث مباحث فأن المبحث الاول ينقسم الى مطلبين المطلب الاول ما هي الاصلاح السياسي والمطلب الثاني ما هي المشاركة السياسية ومراحلها ومستوياتها ومعوقاتها ، واما المبحث الثاني هو الاصلاح السياسي في الاردن ٢٠١١ واهم مرتكزات الاصلاح السياسي واهم معوقات الاصلاح السياسي في الاردن والمطلب الاول يتناول الاصلاح السياسي والديمقراطية في الاردن بشكل عام واما المطلب الثاني سر الاصلاح السياسي وافاقه بشكل عام ، في حين المبحث الثالث فيقوم على اثر الاصلاح السياسي على المشاركة السياسية في الاردن وينقسم المطلب الاول الاحزاب السياسية في الاردن والمطلب الثاني اثر الربيع العربي على الاصلاح السياسي في الاردن .

المبحث الاول

اطار النظري للأصلاح السياسي

يعد الاصلاح السياسي سمة مشتركة تميز الكثير من الدول العالم الثالث والدول المتقدمة على حد سواء حيث يسعى نحو اعادة النظر بالاسس وهياكل التي يقوم عليها النظام السياسي والوظائف والممارسات التي تؤديها الانظمة السياسية اداء الادوار من شأنها تنظيم العلاقات من المؤسسات السياسية والمواطنين وكذلك طبيعة تشكيل السلطات السياسية في مفاصل الدولة وان الاصلاح السياسي يقترب من مفهوم التطور على اعتباره ان اعادة النظر بها بالاسس والهياكل والعلاقات لمجمل اداء النظام السياسي تأتي لأستجابة للمتغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[١] .

المطلب الاول

ماهية الاصلاح السياسي

لا يعد الاصلاح السياسي ظاهرة مستقلة عن الظواهر السياسية الاخرى فهناك مفاهيم المنبثقة عنه كالتغيير السياسي والقرار السياسي المستند الى الثقافة السياسية والتنشئة الاجتماعية التي تحدد نوعية الاصلاح السياسي الى حد بعيد من خلال نوعية الثقافة السياسية التي يكتسبها المواطن من المؤسسات الاجتماعية وتلعب الارادة السياسية في الدول العالم الثالث دوراً في تدهور الاوضاع في مجالات الحياة الاجتماعية الى حد بعيد وبالاخص تجاه القيم الحرية

[١]- هشام سلمان حمد الخلايلة ، اثر الاصلاح السياسي على المشاركة السياسية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، ٢٠١٢ ، ص٢٣

والمساواة حيث تقف موقفاً معارضاً مع مبدأ المواطنة وهذا يؤدي الى اتساع الفجوة بين النخب السياسية السائدة وعموم مكونات الشعب او المجتمع[١] .

مفهوم الاصلاح السياسي

الاصلاح السياسي : ويقصد به جملة من الجهود والاجراءات الرسمية الهادفة الى احداث تغيرات جذرية تمس الحياة السياسية في بلد ما وتشمل هذه التغييرات تفعيل وتطوير التشريعات والقوانين وترسيخ دولة القانون والمؤسسات وزيادة الثقة المواطن بالسلطات السياسية التشريعية والتنفيذية والقضائية وزيادة ثقة المواطنين بالانتخابات واجراءاتها وانهاء بؤرة الفساد السياسي بجميع انواعه[٢] .

يتكون الاصلاح السياسي من مجموعة من المباديء الاساسية تقوم على ما يلي :

أ- ان الاصلاح السياسي الحقيقي يكون فيه عملية اصلاحية شاملة ومتواصلة ومستدامة .

ب- ان متطلبات الاصلاح الحقيقي والمتواصل يستوجب الارشاد بمجموعة من المعايير والضوابط التي يتعلق بعضها بالقيم التي ستواجهها في المرحلة الانتقالية .

ج- يجب استخدام سياسة شفافية وتعزيز المساءلة حيث يجب ان يكون لكل مواطن دور في عملية صنع القرار[٣] .

---

[١]- هشام سمان حمد الخلايلة ، مصدر سابق ، ص٢٣

[٢]- انيس صقر خصاونه ، اثر الاصلاح السياسي في الاردن ، مجلة الاردنية في ادارة الاعمال ، مج١١ ، ع٤ ، ٢٠١٥ ، ص٧٦١

[٣]- هشام سلمان حمد الخلايلة ، مصدر نفسه ، ص٢٤

مقومات الاصلاح السياسي

للأصلاح السياسي له جملة من المعوقات السياسية التي تشمل ما يأتي :

أ- غياب الارادة السياسية الكفيلة بأحداث عملية الاصلاح الحقيقية بفعل التغلغل النخب الحاكمة وسيطرتها على السلطة التنفيذية واقصاء شرائح كبيرة من المجتمع عن المشاركة في الحكم .

ب- تأثير التقاليد السلطوية والطبيعة الوراثية الاستبدادية من قبل انظمة الحكم الراغبة بأحداث قفزات سريعة في التحول الديمقراطي وفق منظورها المتخلف مما ادى لخلق نماذج ديمقراطية هجينة تحتوي على مكونات ديمقراطية واخرى سلطوية.

ج- تشويه الدعوة الاصلاحية واعتبارها تدخل خارجي [١] .

المطلب الثاني

ماهية المشاركة السياسية

لقد المشاركة السياسية من الضروري لها مكان في هذا العصر الذي اصبح كيانه يتحدد بمجموعة من الحقوق تتمثل في الحرية التفكير والتغيير والاجتماع وانشاء الاحزاب السياسية والنقابات والجمعيات فضلاً عن حق التعليم والمساواة والتكافؤ في الفرص كما انها ضرورية لتمكينها للأفراد في اختيار الحكام ومراقبتهم وعزلهم اذا ما دعت الضرورة الى ذلك[٢] .

---

[١]- هشام سليمان الخلايلة ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٢

[٢]- سعد عبد الحسين نعمه ، المشاركة السياسية والقرار السياسي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص١٩

فضلاً عن ذلك تحتل المشاركة السياسية جانباً مهماً من العمليات التحديث والتنمية والاصلاح السياسي[١] .

مفهوم المشاركة السياسية

يقصد بها امكانية الشعب في المساهمة سياسياً كأفراد وجماعات ضمن نظام ديمقراطي كأفراد يمكن ان يساهم ان يساهموا في الحياة السياسية كناخبين او عناصر نشطة سياسياً غير ان الكثير مالم تكون مشاركاتهم اكثر فعالة من خلال العمل الجماعي كأعضاء في التنظيمات المجتمعية وتعد الاحزاب السياسية احدى المؤسسات الرئيسية لأجل تحقيق التحديث السياسي لأنها تضمن مشاركة الافراد في الحياة السياسية [٢] .

انواع المشاركة السياسية

المشاركة السياسية لها عدة أنواع ومن أهمها المشاركة الحرة ذات الطابع الديمقراطي والمشاركة المعنية ذات الطابع العنصري ، فالنوع الاول يشير الى ديمقراطية النظام السياسي ، اما النوع الثاني فأنه يشير الى الاستبدادية النظام السياسي وفي ضوء هذا يمكن ان تقسم المشاركة السياسية الى عدة اشكال وانواع وهي كالآتي :

أ- المشاركة السياسية الطوعية او المستقلة : وتعني مشاركة الشعب ككل دون تمييز من خلال افراداً او جماعات ضمن نظام سياسي ديمقراطي فهم كالافراد يساهمون في الحياة السياسية بوصفهم ناخبين او عناصر نشطة سواء كانت سياسية ام بوصفها جماعات تقوم بعمل جماعي في المنظمات السياسية او النقابية .

---

[١]- سعد عبد الحسين نعمه ، مصدر سابق ، ص١٩

[٢]- خميس دهام حميد ، التحديث والاصلاح السياسي في الوطن العربي ، مجلة مداد الادب ، ج٤ ، ص٥٣٦

ب- المشاركة السياسية المعبئة او الغير ديمقراطية : يرتبط هذا النوع من مشاركة بطبيعة الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعكس تلك المشاركة بطبيعة الواقع الاجتماعي الذي يقوم على الانتماءات الاجتماعية المتعددة لما يحويه من قيم فرعية قبلية او طائفية او دينية هي تأثر في المشاركة السياسية[١] .

ج- المشاركة بالقسوة : وغالباً ما تأخذ هذه المشاركة شكل العنف والاعمال المسلحة وذلك ايماناً من جانب الجماعات التي تقوم بها بين النظام السياسي الغير شرعي ولا يعبر عن مطالب القطاعات الواسعة من الشعب مما يدفع هذه الجماعات الى العنف من اجل التغير او الاحاطة برموزه [٢] .

مراحل المشاركة السياسية

اما عن مراحل المشاركة السياسية فهي مختلفة وهناك من يسميها المشاركة الشعبية او الجماهيرية او المشاركة العامة وهذه المسميات تدور حول معنى واحد الا وهو مساهمة كل فرد من افراد المجتمع في كل الاعمال وعلى كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فالهدف من المشاركة السياسية هو المشاركة في صنع القرار عبر مراقبة السلطة ومتابعتها ومحاسبتها ودفع ضررها او ضلمها لأجل تحسين الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن ابرز مراحل المشاركة السياسية وهي ما يأتي :

أ- الاهتمام السياسي : ويعني اهتمام المواطنين بالقضايا العامة التي تظهر على الساحة السياسية ومتابعتها .

---

[١]- هشام سلمان حمد الخلايلة ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٤

[٢]- المصدر نفسه ، ص٨٤

ب- المعرفة السياسية : وتعني معرفة الشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع سواء كان هذا على مستوى محلي او القومي او الوطني .

ج- التصويت السياسي : هو ناتج من الاهتمام السياسي والمعرفة السياسية ويعني اداء ادلاء المواطنين باصواتهم او مساهمة في الحملات الانتخابية .

د- المطالب السياسية : وتتمثل في اتصال بالاجهزة الرسمية وتقديم الشكاوي والاشتراك بالاحزاب السياسية[١] .

مستويات المشاركة السياسية

أ- المستوى الاول : هو مشاركة التي يقوم بها الرسميون واصحاب المناصب .

ب- المستوى الثاني : هو الذي يتكون من اولئك الذين هم خارج السلطة والباحثين عنها اللذين يستطيعون التأثير على عملية صنع القرار السياسي بما يمتلكون من مصادر القوة او العذرة او التأثير .

ج- المستوى الثالث : ويتكون من اعضاء منظمات السياسية اللذين يدافعون عن مصلحة عامة ومشاركتهم في مؤتمرات الرسمية والغير رسمية وهم اقل تأثيرا من النوعين السابقين[٢] .

---

[١]- هشام سلمان حمد الخلايلة ، مصدر سابق ، ٨٩

[٢]- المصدر نفسه ، ص٩٠.

تطوير النظام الانتخابي بالاردن

عندما اخذت ملامح التحول الديمقراطي تنتشر في البلدان العربية سارعت الحكومة الاردنية بتعزيز هذا التوجه الديمقراطي بأجراء تعديل على قانون الانتخابات الاردني لسنة ٢٠١٢ وهو اول قانون انتخابي دائمي وليس مؤقت يعتمد على نظام الصوت الواحد لدائرة محلية وصوت اخر لدائرة الوطنية المغلقة ودفع عدد المقاعد مجلس النواب الى (١٥٠) مقعدا او يتضمن حصول القائمة على (٢٧) مقعد ثم تتم تخصيص ١٥ مقعدا للكوتا النسائية وكلفة الهيئة المستقلة للانتخابات للاشراف على الانتخابات ويرى النظام السياسي والمؤيدين للفعاليات لهذا القانون بأنه جاء ليأكد جدية الدولة بالاصلاح فهو عالج القانون كثير من الأمور التي كانت موجودة في القوانين الانتخاب السابقة وبينت اللجنة التنسيقية العليا للاحزاب المعارضة موقفها الثابت والمعارض لقانون الانتخابات مجددة بتمسكها بالقانون البديل المتمثل في الاعتماد على القائمة النسبية بنسبة ٥٠% للقائمة الوطنية ٥٠% للدائرة الانتخابية وتؤكد ضرورة الاستجابة لمطالب الجماهير الشعبية وكذلك اعلان حزب الجبهة العمل الاسلامي ان قانون الانتخاب المستند الى نظام الصوت الواحد هو تمزيق النسيج الوطني والعودة الى الانتماء [١] .

وجدت الانتخابات لعام ٢٠١٣ وفق قانون الانتخاب غير التوافقي وجاءت العملية الانتخابية بمجملها في مرحلة سياسية واقتصادية واجتماعية وثيقة وحسامة عنوانها الرئيسي هو الاصلاح والتغير كما راعت المعايير الدولية التي تحكم نزاهة الانتخابات وشفافيتها وكان الاسهام الهيئة المستقلة للانتخابات بأشرافها على الانتخابات وادارتها دور تعزيز الامل لدى المواطنين بأجراء انتخابات حرة ونزيهة واكد الملك ان نجاح الانتخابات شكل نقلة نوعية ومعلما مضيئا في تاريخ

[١]- يوسف الخزاعلة ، الاصلاح السياسي والارادة التغير السياسي ، مجلة المنارة ، مج٢١ ، ع٣ ، ٢٠١٥ ، ص٢٠٥-٢٠٦.

الاردن والمسيرة الديمقراطية ولكن عارضت الاحزاب السياسية نتائج الانتخابات ومنها الحزب الشيوعي وجماعة اخوان المسلمين وحزب العمل الاسلامي بأن نتائج الانتخابات جاءت مخيبة لامال شعبنا ورافقها التجاوز والتلاعب وانتهاك لمبادئ الدستور وانها لا تمثل الشعب الاردني .[1]

[1]- يوسف الخزاعلة ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٨ .

المبحث الثاني

الاصلاح السياسي في الاردن ٢٠١١

ان مستوى الاصلاح السياسي الذي تحقق في الاردن منذ عام ٢٠١١ ولغاية الوقت الذي نعيشه قد كان متوسطا وهذا ما ينسجم مع الوقت الرسمي للنظام السياسي من جهة وموقف المعارضة والاكراه السياسي من جهة اخرى فالنظام الذي يؤكد على لسان قيادته العليا والنخب المؤيدة له ان الاصلاح السياسي ينبغي ان يكون متدرجا ومتأنيا مع الاصلاح في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وان الاصلاحات السياسية التي جرت كانت في مجملها كمية وتتعامل مع عدد من المواد الدستورية التي تم تعديلها وتجاهلت ان نوعية المواد والاصلاحات لم تؤثر في جوهر العملية السياسية فاذا كان الاصلاح السياسي لم يسهم في تحقيق الفساد السياسي وزيادة ثقة المواطنين بأهم سلطتين في الدولة وهما سلطة التنفيذ به التي تتولى ادارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية والسلطة التشريعية التي تتولى من القوانين والرقابة عن السلطة التنفيذية وهي السلطة التي يفترض انها تمثل ارادة الشعب ان المستوى المنخفض لشقة المواطنين بنتائج الانتخابات وفي مقدمتها الانتخابات التشريعية وكذلك وعدم ثقتهم في نتائج الانتخابات السلطة التنفيذية التي تتولى ادارة هذه الانتخابات [١] .

ويمكن اعتبار عام ٢٠١٢ وبداية عام ٢٠١٣ هو عام تنفيذ او تحقيق الاصلاحات التي قدمها للشعب باعتباره استجابة لمطالب الشعب الاردني فقد اقر مجلس الامة قانون معدلا لقانون البلديات وثم اتبعه اقرار قانون جديد للاحزاب السياسية وثم اقرار قانون معدل الانتخاب وفي تشرين الاول \ ١ اكتوبر ٢٠١٢ تم حل مجلس النواب حين ذلك تمهيدا لاجراء انتخابات نيابية

[١]- انيس صقر حضاونة ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٦٢-٧٦٣.

جديدة كان الملك يؤكد في تصريحاته بانها ستجري قبل نهاية عام ٢٠١٢ الا انها ولاسباب قانونية وفنية تم تأجيلها الى ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٣ وكان الملك يؤكد في تصريحاته وخطاباته بأن الحكومة القادمة التي ستشكل بعد انتخاب المجلس النيابي السابع عشر ستكون حكومة برلمانية حتى بعد اقرار قانون الانتخابات واخيرا شهد عام ٢٠١٢ تقديم مسؤولين عن قضايا الفساد الى القضاء الاردني وتم تشكيل هيئتين واحدة لتقرير المنظومة النزاهة الوطنية والثانية لمراجعة وتقييم التخاطية [١] .

ومن اهم مرتكزات الاصلاح السياسي في الاردن وهي بما يلي :-

١- الحرية فهي ظل عملية الاصلاح السياسي والنظم الديمقراطية وهي القيمة العضمى والاساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي الى تداول السلطة واحترام كافة الحقوق في الفكر والتعبير والتنظيم مع وجود مؤوسسات سياسية فعالة .

٢- كفالة الحريات التعبير بكافة صورها واشكالها وفي مقدمتها حرية الصحافة وسائل الاعلام السمعية والبصرية والالكترونية والاعتماد على الانتخاب الحرة مركزيا ولا مركزيا وبشكل دوري لضمان تداول السلطة وحكم الشعب وتحقيق اقصى قدر من اللامركزية التي تتيح للمجتمعات التعبير عن نفسها .

٣- الدستور هو اساس قوانين الدولة فلا يجوز ان تتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع ويجب ان يتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الانسان .

---

[١]- حسن كريم ، الربيع العربي وعملية الانتقال الى الديمقراطية ، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية ، ٢٠١٣ ،ص٣٤٧-٣٤٨.

٤- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلا واضحا صريحا .

٥- تجديد اشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية دوريا فالدولة الحديثة دولة مؤسسات وتعوض .

٦- اقامة انتخابات دورية حرة تعرف الممارسة الديمقراطية وتضمن عدم احتكار السلطة وتضع سقفا زمنيا لتولي الحكم[١] .

ومن اهم المقومات الاصلاح السياسي في الاردن وهي كما يلي :-

١- النخبة السياسية : تعد النخبة السياسية هي التي تمتلك مصادر القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكل نخبة تحاول احتكار دخول السلطة من خلالها فتصبح امل الفرد به دخول السلطة مرتبطا بدخوله الى النخبة والتي لن تسمح بدخولها من يختلف معها كما انها لم تسمح بزيادة عددها .

٢- التركيبة الديمقراطية : تحتوي التركيبة الديمقراطية في الاردن على الاردني من اصل فلسطيني والتي تجعل من مسالة الاصلاح السياسي اكثر تعقيدا حيث يرى الاردنيون بأن حل القضية الفلسطينية في المستقبل سيكون على حساب الدولة الاردنية .

٣- ضعف الاحزاب السياسية : تعد الاحزاب السياسية هي الرافعة الحقيقة لاي نظام ديمقراطي وتعتبر جزء اساسي من تركيب النظم السياسية الحديثة ومدى تقدم اي نظام سياسي مرتبط بفعالة عمل الاحزاب السياسية .

---

[١]- بشير النجاب ، الاصلاح السياسي في الاردن ، رسالة دكتوراة (غير منشورة) جامعة مؤتة ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٧ ، ص٦-٧.

٤- العامل الاقتصادي : ان وفرة الموارد الاقتصادية اذا اقترنت بعدالة في التوزيع بأنه ينتج ذلك انظمة ديمقراطية واستقرار سياسي حيث يحرص المواطنين على ابقاء الوضع القائم والحفاظ عليه بينما الدول التي تعاني من قلة الموارد تبقى عاجزة عن الاستجابة لمطالب مواطنيها والاردن يعاني من فقر في الموارد الاقتصادية مع سوء توزيعها والسياسات الحكومية المتعاقبة فأقمت من المشكلة مما ادى الى زيادة المدنيوية الداخلية والخارجية وتزايد نسبة الفقر والبطالة واتساع الفجوة بين الاغنياء والفقراء [١] .

المطلب الاول

الاصلاح السياسي والديمقراطية في الاردن

تعد عملية الاصلاح الديمقراطي في الاردن هي من الاسس تحديات ومعوقات تنبع من داخل المجتمع الاردني وتركيبه الديمقراطي اما العوامل الخارجية بما فيها البعدين الاقليمي والدولي فأثرها قانوني مقارنة بالعوامل الداخلية فضلا عن ذلك نتناول الاصلاح السياسي بثلاثة محاور رئيسية :

البعد الداخلي والبعد الاقليمي والبعد الاقتصادي والتكنولوجي فيما يخص البعد الداخلي تهدف في البحث الى استكشاف قوى الامر الواقع وقوى التغيير داخل الدولة الاردنية فيما يتعلق بعملية الاصلاح الديمقراطي بهدف اثبات ان هذه القوى هي اكثر تأثيرا وفعالية في تحديد مستقبل الديمقراطية في الاردن فضلا عن الاصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في الاردن ٢٠٠٥-٢٠١٠ وهنا يطرح الرأي العام الاردني تساؤلات عديدة حول الاصلاحات التي تبنتها الحكومات المتعاقبة لا سيما الاصلاحات المتعلقة بالوعود من قبل الحكومات وما زالت قيد

---

[١]- يوسف الخزاعلة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩١-١٩٥.

التنفيذ ومما افقد الحكومات مصداقيتها لدى الشعب الاردني الامر الذي تسبب بحالة من الاحباط لدى قطاعات واسعة من الشعب الاردني[١] ، لا سيما العاملين في العمل الوطني العام على مختلف المستويات وهذا ادى الى اضرار اقتصادية واجتماعية والسياسية ومن هنا انبعثت حاجة المجتمع بقطاعات العامة والخاصة الى ايجاد استراتيجية وطنية نحو الاصلاح ويبدأ من تعديل الدستور الدولة الاردنية باعتبارة قانون الاساسي الذي على هادة تضع كل القوانين الناظمة لمسيرة الدولة والمجتمع وعليه فأن الاصلاح السياسي لا بد ان يكون وفق استراتيجية وطنية تحكم نظرتنا حول المستقبل وتتحد فيها الغايات والاهداف وترتبط ارتباطا وثيقا بالاصلاح السياسي الاردني وان عميله الاصلاح والتحديث في الاردن حالة مستديمة وحيوية لا ترتبط بمرحلة زمنية ان من اهم محاور الاصلاح السياسي في فترة ٢٠١٠ هي :

أ- الاصلاح السياسي : هو المقدمة الاولى والاساسية للاصلاح الشامل والقاعدة الاهم في ذلك لتحقيق المشاركة الشعبية الواسعة والفاعلة وتجسيد ارادة الامة علميا في الواقع الحياة السياسية والتشريعية خاصة وذلك من خلال اصلاح الدستوري وتحديث القوانين والتشريعات تجسيدا للحقوق التي كفلها الدستور .

ب- في مجال الاقتصاد : تخليص الاقتصاد مما يخلق الشريعة الاسلامية او من الارتباط بالاقتصاد الصهيوني او الارتهان لمؤسسات المال الدولية والتوقف عن الخصخصة الثروات الطبيعية [٢] .

---

[١]- بشير النجاب ، مصدر سابق ، ص١٠.

[٢]- بشير النجاب ، مصدر نفسه ، ص١٠.

المطلب الثاني

سر الاصلاح السياسي الاردني وآفاقه

تعد عملية الاصلاح الشامل والتغيير في شتى جوانب الدولة والمجتمعات واصبح ضرورة مهمة وابرزت تداخل مفهوم الاصلاح السياسي مع مفهوم التنمية السياسية وهي في حقيقتها عملية تهدف لاقامة حكم مستقر تتوافر فيه الشرعية والقيادة الفاعلة وكذلك نمو قدرات النظام السياسي وتطوره في تعبئة لكل الموارد المادية والبشرية من اجل تحقيق اهدافه وان الاصلاح السياسي يتطلب توفر مرجعية دستورية وثقافية في اداء السياسات وخضوع كل القوى المجتمع ومركز القوى في مؤوسسة الدولة للقانون والدستور وارساء تقاليد الحوار للقيام بعملية التنمية الشاملة التي تبدأ بالانسان وتوفر ضروراته وتسعى الاردن الى تأمين المشاركة السياسية باعتبارها حقا من حقوق المواطن يمارس السلطة العامة والترشيح للمناصب السياسية وتولي المناصب الرسمية والانتخاب [١] .

فضلا عن ذلك ان الاصلاح السياسي في الاردن تم بتعديل او تطوير غير جذري في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها وان الاصلاح يجب ان يكون ذاتيا من الداخل وشاملا لمختلف النواحي السياسية والاقتصادية [٢] .

---

[١]– فيصل غرايبة ، سر الاصلاح السياسي في الاردن ، مجلة الرأي
متاح على الرابط http://alyai.com/avticle/٧٧٧٢٢٩.html

[٢]– صالح عبدالرزاق صالح الخوالدة ، اثر الحراك الشعبي العربي على الاصلاح السياسي في الاردن ، مجلة دورية ، مج٥ ٢٠١٦ ص١٣.

المبحث الثالث

تأثير الاصلاح السياسي على المشاركة السياسية في الاردن

تعد المشاركة السياسية من ابرز الممارسات التي يقوم بها المواطنون بغية الاشتراك في صنع وتنفيذ ومراقبة وتقيم القرار السياسي الذي تمارسه السلطة عليهم وهذا يعني ان المواطن حقا ودورا في ممارسة في عملية صنع القرارات ومراقبة تنفيذها فهي اذن مساهمة الفرد في احد الانشطة السياسية التي تؤثر في عملية صنع القرار واتخاذه ، وهناك نوعان من المشاركة السياسية هي المشاركة الايجابية واخرى السلبية يمكن ان تميل الى العنف ، واما الايجابية تميل الى بناء مؤسسات سياسية قوية تستطيع القيام بمهمة نقل المطالب الى الحكومة لاصدار القرارات بشأنها.

المطلب الاول

الاحزاب السياسية في الاردن

الاحزاب السياسية لها حق من الحقوق الدستورية الاساسية ذات الصلة بالحق في التجمع السلمي الى جانب الحق في تأليف الجمعيات وعقد الاجتماعات العامة الذي اعطى الدستور الاردني حق في تأليف الاحزاب السياسية بشرط ان تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظام لاتخالف احكام الدستورية وقد نص الدستور في قانون الاحزاب السياسية الاردني الخاص بتنظيم الاحزاب السياسية في الاردن والاشراف عليها وان قانون الاحزاب السياسية الاردني الجديد لسنة ٢٠١٥ يتضمن احكاما قانونية اصلاحية تهدف الى تكريس الحق في تأليف الاحزاب السياسية والانظمام اليها وتجاوز نقاط الضعف التي كان يعاني منها القانون الاردني

السابق ويعود نشوء الاحزاب السياسية الاردنية نتيجة الاحداث والصراعات التي ضهرت على الساحة السياسية التي مر بها الاردن خاصة والمنطقة العربية بشكل عام ونتيجة رضوح الاردن الى الانتداب البريطاني فقد اثر ذلك على برامج الاحزاب السياسية الذي اتسمت معارضة الانتداب والرغبة في الاستقلال [١] .

ان مشاركة الاحزاب السياسية يؤدي الى تفعيل والتنمية السياسية سوف يؤدي الى نقل الممارسة السياسية الى المستوى العمل السياسي المؤسسي وتكريس في الاطار بنية السياسات العامة بأطروليات مؤسسية ويتم ذلك عبر احتواء النشاطات السياسية للافراد والقوى السياسية الهادفة الى المساهمة والتأثير في عمل صنع القرارات واتخاذها داخل القنوات المؤسسات الحزبية الذي يجعل وجودها بمثابة العمود الفقري لعملية صنع القرارات السياسية واتخاذها وهذا ما يدفع بأنه لا وجود للتنمية السياسية الحقيقة الا بوجود الاحزاب السياسية وان طبيعة وظائف الاحزاب السياسية من شأنها الاسهام في اربراز الدور الذي تلعبه الاحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية فالاحزاب تعمل على نوعية الرأي العام وتوجيهه من خلال تثقيفه سياسيا وحزبيا بما يضمن المشاركة المواطن في الحكم والتعبير عن رأيه ومصالحة وتعزيز دوره في العملية السياسية وان وجود الاحزاب ضرورة لتأكيد المعارضة والرأي الاخر وامكانية تنظيم التعاقب السلمي على السلطة وكذلك تعد احدى المؤسسات الاساسية التي تحقق حقوق الابحاث وحرياته السياسية من خلال تنظيم مشاركة الافراد في الحياة السياسية وتشكيل الاحزاب وقنوات الاتصال بين الحكومة والشعب [٢]، كما يمكن الاطلاع على الدور الذي تقوم به الاحزاب السياسية في

---

[١]– ليث كمال نصراوين ، النظام القانوني للاحزاب السياسية في الاردن ، عمان ، جامعة الاردنية ، كلية الحقوق ، ٢٠١٦ص٢.

[٢]– خلف صالح علي عبدالله الجبوري ، الاحزاب السياسية والاصلاح السياسي في الاردن ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، قسم النظم السياسية والسياسات العامة ، ٢٠١٢ ص١–٣.

المملكة الهاشمية في عام ١٩٩٩ وبعد تولي الملك عبدالله الثاني زمام الأمور في المملكة حيث بدأت مرحلة السياسية جديدة نحو الديمقراطية وهي استكمال لمرحلة السابقة التي كانت عنوانها الاساسي الديمقراطية والتعددية وتوسيع المشاركة الشعبية في الحكم وعودة الى الحياة البرلمانية واحترام الحرية المسؤولة في التعبير عن الرأي ودعم حرية الصحافة ، وكما اعتمد الاردن على التعددية الحزبية واتحدات مراكز لدراسات الحرية و الديمقراطية وحقوق الانسان واصبحت المرأة الاردنية تتمتع بحقوق السياسية الكاملة بما فيها حق الترشيح والانتخاب وتولي مراكز القيادية العليا وقد اصبح للاحزاب السياسية الاردنية دور فاعل في تلك التحولات بعد دخولها في اطار الشرعية وحصولها على التراخيص اللازمة لمواصلة عملها السياسي واول هذة المحاور يتعلق بقدرة الاحزاب السياسية على الوفا بتعهداتها وتنفيذ برامجها التي تطرحها ولا سيما المتعلقة بعمليات الاصلاح السياسي وهناك اربعة تيارات رئيسة هي (تيار الاسلامي يمثله جماعة اخوان المسلمين ، والتيار السياسي يمثله حزب الوحدة الشعبية والحزب الشيوعي الاردني ' والتيار الثالث هو تيار الوسط حزب العهد والمستقبل ، وغيرها في حين يمثل التيار القومي حزب البعث بشقيه العربي والاشتراكي والديمقراطي الاردني وحزب العربي[١] .

لابد من تعريف الاحزاب السياسية بشكل عام :-

الحزب السياسي بأنه : تنظيم دائم على المستويين المحلي والوطني يسعى للحصول على المساندة الشعبية ويهدف الوصول الى السلطة وممارستها من اجل تنفيذ سياسة محددة [٢] .

---

[١]- خلف صالح علي عبدالله الجبوري ، مصدر نفسه ، ص١-٣.

[٢]- هشام زغاشو ، الاحزاب السياسية ودورها في العملية السياسية والديمقراطية ، جانعة باجي مختار ، كتابة الجزائر ، شبكة ضياء المؤتمرات والدراسات ، ٢٠١١ ص٦.

وقد عرف الفقهاء الحزب السياسي بأنه : جماعة مكونة من الافراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسي محدد [١] .

وقد عرف القانون الاردني للحزب السياسي يختلف عن التعاريف السابقة :

الحزب السياسي : بأنه كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الاردنين وفق دستور واحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق اهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمل بوسائل المشروعة [٢] .

شروط تأسيس الاحزاب السياسية الاردنية وهي بما يلي :-

حدد قانون الاحزاب السياسية الاردني الجديد لسنة ٢٠١٥ نطاق الحق في تأسيس الاحزاب السياسية وذلك بصريح العبارة على انه لا يجوز تأسيس الحزب على اساس ديني او طائفي او عرقي او على اساس التفرقة بسبب الجنس او الاصل وقد اثارت هذه النصوص القانونية الخاصة بنطاق تأسيس الاحزاب السياسية تحفظات البعض كونها قد فسرت على اساس انها تحظر تأسيس الاحزاب الدينية وبالاخص الاحزاب الاسلامية واما الغاية من النص القانون الذي يحظر قيام الحزب السياسي مبادئه واهدافه على اساس الدين او العقيدة فتمثل في الا يقوم حزب سياسي يدعو الى التميز او التفرقة بين المواطنين بسبب انتماءاتهم الدينية او العرقية وكما حدد القانون الاردني مجموعة من الشروط الشكلية والموضوعية لتأسيس الحزب السياسي حيث اشترط ان لا يقل عدد الاعضاء المؤسسين لاي حزب عن مائة وخمسين شخصا وهذا النص يعد تراجعا كبيرا عن النص السابق في القانون الاحزاب السياسية القديم لعام ٢٠١٢ الذي اشترط ان لا يقل

---

[١]- عبدالحليم مناع ابو العماش العدوان ، تطور التجربة الحزبية في الاردن ، عمان ، دار الراية للنشر والتوزيع ، ٢٠١٤ ، ص٢٢-٢٣.

[٢]- مصدر نفسه ، ص٢٣.

عدد الاعضاء المؤسسين لاي حزب عن خمسمائة شخص من سبع محافظات على ان لاتقل نسبة النساء بينهم عن (١٠%) ونسبة المؤسسين من كل محافظة عن (٥%)[١] .

الشروط الواجب توفرها في مؤسس الحزب السياسي فقد حددها القانون الاحزاب السياسية الاردني على النحو التالي :

١- ان يكون اردنيا من عشرة سنوات على الاقل .

٢- ان يكون قد اكمل الثامن عشر من عمره .

٣- ان لا يكون محكوما بقضية جنائية او جنحه مخله بالشرف او اخلاق والادب العامة بأستثناء الجرائم ذات الصفة السياسية مالم يكن قد اعيد اليه اعتباره .

٤- ان يكون متمتعا بالاهلية المدنية القانونية الكاملة .

٥- ان يكون مقيما في المملكة الهاشمية .

٦- ان لا يكون قاضيا .

٧- ان لا يكون عضوا في اي حزب اخر او في اي تنظيم سياسي غير اردني .

٨- ان لا يكون من منتسبي القوات المسلحة الاردنية او الاجهزة الامنية او الدفاع المدني [٢].

---

[١]- ليث كمال نصراوين ، مصدر سبق ذكره ص٧.

[٢]- المصدر نفسه ، ص٨.

ان الاحزاب السياسية تشير لتركز المقومات الرئيسية و الاساسية لا بد من توفرها بالحزب السياسي وهي بما يأتي :

أ- وجود مجموعة من الاشخاص يشكلون بمجموعهم الحزب السياسي ويؤمنون بمبادئه وهو مايسمى التنظيم وفي الاردن لا يقل هؤلاء عن خمسمائة شخص حسب اخر قانون .

ب- وجود هدف لهذه المجموعة التي تشكل الحزب والوصول الى المشاركة السياسية والوصول الى السلطة لتنفيذ برامج سياسية واقتصادية او اجتماعية .

ج- وفي سعيها للوصول الى السلطة تستخدم وسائل سلمية بشكل تنافسي يحترم الرأي والرأي الاخر [١] .

فضلاً عن ذلك فأن الديمقراطية والتعددية السياسية ترتبط بوجود منافسة سياسية وتعددية حزبية تستطيع ايجاد مجموعة من الاشخاص وعناصر وافكار قيادية ويتحقق نجاحها بالثقة التي تولد لدى الاحزاب السياسية بأمكانية الوصول الى السلطة ، او من حقها تنظيم معارضة مشروعة وبقائها على اتصال مع الرأي العام لصياغة برامجها واختيار مرشحيها ، اما في الاردن فأن دور الاحزاب مقتصرة على المعارضة ولم يتمكن من الوصول الى السلطة رغم المشاركة لبعض الاحزاب في الحكومات ووصول بعضها الحزبيين الى قمة الهرم السلطة والذي لا يرتبط بأنتمائهم الحزبي [٢] .

---

[١]- عبدالحليم مناع ابو العماش العدوان ، مصدر سبق ذكره ، ص٥.

[٢]- مصدر نفسه ، ص٥

بعد دخول الاحزاب الاردنية الى اللجنة الشرعية وحصولها على التراخيص اللازمة لمزاولة نشاطها السياسي وبعد تكاثر هذه الاحزاب باتت المنظومة الحزبية تستحق وقفة تأمل تقوم على المراجعة الدقيقة لأوضاعها ونشاطاتها وافاق مستقبلها في تنفيذ برامج الحزب ان معظم الاحزاب الاردنية تعاني من عجز مالي ادى الى اصابتها بالعجز والشلل في تنفيذ اهدافها السياسية وتعبئة الجماهير بأفكاره حيث ان الاحزاب تحتاج الى قاعدة جماهيرية واسعة وان العجز المالي يؤدي الى تجميد نشاطات الحزب السياسي ، ويمكن ان تقسم الاحزاب السياسية الاردنية الى اربعة اقسام وهي كما يلي :-

أ- التيار الاسلامي : وهو يمثل جبهة العمل الاسلامي التي تستند على تراث حزبي تمثله جماعة الاخوان المسلمين تمثله الجبهة الثقل الاسلامي الحزبي .

ب- التيار اليساري : تمثله عدة احزاب كحزب الوحدة الشعبية ، وحزب الشيوع الاردني ، وحزب الديمقارطي الاردني [١] .

ج- التيار الوسط : يمثله حزب العهد والمستقبل وغيرها .

د- التيار القومي : حزب البعث بشقيه العربي والاشتراكي والديمقراطي الاردني والحزب العربي[٢].

---

[١]- جهاد الزغول ، دور الاحزاب السياسية في الاردن ، زاد الاردن الاخباري ، اخبار الاردن ، ٢٠١٨ ، ص١-ص٢ متاح على الرابط التالي : http://www.jordanzad.com/index.php

[٢]- المصدر نفسه ، ص١-ص٢

ومن اهم وظائف الاحزاب السياسية الاردنية :-

تبرز اهمية الاحزاب السياسية من خلال القيام بوظائفها ومدى اقتراب هذه الوظائف من حاجة المواطنين وخدمة مصالحهم ، وتعد ظيفة الوصول الى السلطة من اهم وظائف الاحزاب السياسية التي تمكنها من تحقيق اهدافها فالحزب لا يتمكن من تحقيق اهدافه الا اذا وصل الى الحكم او اذا تمكن من الحصول على قدر كافٍ من تأييد الشعبي الامر الذي يؤدي الى الضغط على السلطة الحاكمة مما يزيد من القدرة الاحزاب المطالبة بحقوق المواطنين ولدراسة وظائف الاحزاب السياسية يمكن ايجازها بالتالي :

١- الوصول الى السلطة : ان وظيفة الوصول الى السلطة تعد من اهم وظائف الاحزاب السياسية فالحزب الذي يصل الى السلطة عليه بتنفيذ برامجه التي طرحها في فترة الحملات الانتخابية .

٢- تنظيم المعارضة : ان وجود المعارضة في النظم القانونية لها اهمية كبرى فهي متفقة مع المنطق وطبيعة الامور من حيث وجود الرأي والرأي الاخر ، وتعد في النظم السياسية جزءاً لا يتجزأ من النظام السياسي [١] .

٣- تكوين الرأي العام وتوجيهه : ان وظيفة تكوين الرأي العام وتوجيهه يقتضيان من الاحزاب السياسية القيام بعدة مهام اولها : توجيه المواطنين وانماء شعور بالمسؤولية لديهم وتلقينهم بأن مصالحهم الردية والخاصة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمصلحة العامة والثاني : ان تنتقل الاحزاب

[١]- احمد عقلة الحسامي ، الاحزاب السياسية الاردنية ودورها في العملية التنمية السياسية ، جامعة الشرق الاوسط ، كلية العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية رسالة ماجستير (غير منشورة) ، ٢٠١٠ ، ص١٠٢

السياسية من حالة التوجيه الى حالة التوعية وهذا يتطلب من الاحزاب الاردنية ان تقترب من المواطنين وهمومهم .

٤- التعبير عن رغبات المواطنين : عندما يعمل الحزب السياسي على تكوين الرأي العام وتوجيهه فأنه يستخدم القوى المؤثرة في التأكيد على مكانته في السيطرة على السلطة اذا كان الحزب حاكماً ، وفي الضغط على الحكومة اذا كان الحزب في المعارضة حيث تهدف الاحزاب السياسية من استخدام هذه القوى للتعبير عن رغبات المواطنين لأن الافراد مهما كانت قوتهم ومكانتهم لا يستطيعون التأثير على الحكومة في تنفيذ رغباتهم .

٥- التجنيد السياسي : تعد وظيفة التجنيد السياسي واخبار الكوادر السياسية من الوظائف المهمة للأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية ، وتعد الاحزاب السياسية مدارس تلقن مبادىء ممارسة السلطة فهي تقوم بأعداد القادة السياسيين من خلال الممارسة والتدريب [١] .

ومن اهم مشاكل التي تواجهها الاحزاب السياسية الاردنية وهي ما يأتي :

١- كثرة التنظيمات الحزبية هو احد العوائق الاساسية امام تمثيل اكثر مصداقية للمشهد السياسي الاردني .

٢- معظم قيادات الاحزاب الاردنية تنتمي الى الشريحة عمرية جاوزت الستين عاماً ما منع الشباب من تولي المناصب القيادية والتأثير على الخيارات المركزية للتنظيمات السياسية مما دفعه الى الانشقاق[٢] .

---

[١]- احمد عقلة الحسامي ، مصدر سابق ، ص١٠٢

[٢]- احمد عبد الباسط الرجوب ، حزب التيار الوطني ينعى مسيرة العمل الحزبي في الاردن ، ٢٠١٧ ، ص٤ ، متاح على الرابط التالي : https://www.raialyoum.com/index.php

٣- لا زال دور المرأة بالمشاركة الحزبية ضعيفاً برغم ان هناك بعض الاحزاب يترأسها سيدات لهن مشاركة سياسية امتدت اكثر من ثلاثة اعوام كما ان المرأة تعاني من تهميش في دورها القيادي في الاحزاب .

٤- دور المال السياسي في افساد المشهد الحزبي في البلاد حيث نجد حضوراً واضحاً لرجال الاعمال في التحكم في المكونات الحزبية [١] .

المطلب الثاني

اثر الربيع العربي على الاصلاح السياسي الاردني ٢٠١١-٢٠١٤

يعيش العالم العربي منذ اواخر ٢٠١٠ موجة من الانتفاضات والثورات والحراك الثوري الهادف الى اسقاط التسلط بنماذجه المتعددة والدخول في عملية انتقال الى الانظمة الديمقراطية تتجاوز التسلط وكانت الاحداث غير متوقعة والصادمة في العالم العربي كرمزية احراق محمد البوعزيزي نفسه أمام البلدية في تونس اواخر عام ٢٠١٠ احتجاجاً على الاوضاع المعيشية من جهة ، وتسلط اجهزة الدولة من جهة اخرى ، وقد بدأت الثورات بتغيير الانظمة السلطوية عبر الثورات الجماهيرية في كل من تونس وليبيا ومصر وسوريا واليمن وقد بدأت بشكل متسارع بالاطاحة بالنظام الاكثر دموية وعنفاً في السلطة[٢] .

---

[١]- احمد عبد الباسط الرجوب ، مصدر سابق ، ص٤

[٢]- حسن كريم ، الربيع العربي وعملية الانتقال الديمقراطي ، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية ، ٢٠١٣ ، ص٣٤٧- ص٣٤٨

ولقد أخذت بعض الاصلاحات المحددة وتم تغيير الحكومات تحت ضغط الحركات الشعبية التي اندلعت في كل من المغرب والاردن وسلطنة عمان والكويت ، اما في الجزائر والعراق والسودان فقد تم قمع تحركات شعبية عديدة طالبت بالاصلاح والتغيير ومن الاساليب الانتقال الى الديمقراطية فهناك الثورة السلمية كما في تونس ومصر والثورة المسلحة في ليبيا والاشتباك الاهلي المسلح مع نظام التسلط ، كما هو الحال في سوريا والتدخل السياسي الاقليمي لأنتقال الى الديمقراطية كما في اليمن وكذلك هناك حالات التجاوب القومي مع المطالب الاصلاحية ومحاولة تطويعها للحفاظ على نظام الملكية مثل حالة المغرب والى الحد اقل حالة الاردن وسلطنة عمان وهناك كذلك استمرار في المقايضة مطالب الحرية والديمقراطية بتقديمها اجتماعية في الدول النفطية الغنية مثل حالة السعودية وبعض دول الخليج العربي في محاولة لتأجيل البحث في الديمقراطية [1] .

اذن يمكن ان نعرف الثورة بشكل عام : هي عملية تغيير سريع وجذري للنظام السياسي مما يؤدي للأطاحة بالنظام القديم والنخب الحاكمة التابعة له . وهناك اتجاهين رئيسين للثورات الاتجاه الاول : الثورة عملية تستهدف النظام السياسي دون ان تمس بالضرورة الدولة ذاتها حيث من الممكن ان ينهار النظام السياسي دون ان تنهار الدولة .

الاتجاه الثاني : يرى ان فكرة انهيار الدولة مرتبط بالثورة فأنهيار الدولة القديمة هو مرحلة الاولى الثورة والتي يتم من خلالها تغيير النظام ككل وطرح افكار جديدة حول الدولة ومؤسساتها الرئيسة

[1]- حسن كريم ، مصدر سابق ، ص٣٤٧-ص٣٤٨

، وهناك مراحل عدة تمر بها الثورات بشكل عام وهي تشمل بما يأتي :

١- مرحلة الاولى : وهي تمكن الثورة من تعطيل وظائف الدولة الادارية والامنية والسياسية واحداث اخلال بالنظام العام ، كما تعمل على توقف الحكومة عن فرض القانون وهيبة الدولة .

٢- المرحلة الثانية : هي مرحلة الانتقالية تحاول فيها الثورة فرض سيطرتها وادارتها للشؤون الدولة والمجتمع ، الا ان هذه المرحلة تشهد شراسة القوى المضادة للثورة حيث تستخدم كل ماهو متاح من التخريب والدمار واثارة المشكلات الطائفية او المذهبية[١] .

المرحلة الثالثة : فهي تمكن من تحقيق اهدافها تدريجياً والسيطرة على القوى المعادية للثورة والقدرة على تسيير الشؤون الدولة المالية والاقتصادية والخدمية والامنية والعلاقات الدولية والاستجابة لمطالب فئات الشعب المختلفة .

المرحلة الرابعة : هي الاجابة عن السؤال المهام المباشرة امام سلطة الثورة وكيفية المحافظة على ديمومة حراك الشعبي منعاً لأنتكاستها او هزيمتها.[٢]

اسباب قيام ثورات الربيع العربي

توجد جملة من الأسباب التي أدت الى اشعال لهيب ثورات الربيع العربي في الشرق الأوسط ، يمكن أن نلخصها بما يأتي :-

---

[١]- ايه يوسف عبدالسلام ، اسباب قيام ثورات الربيع العربي ، برلين ، مركز الديمقراطي العربي ، ٢٠١٤ ، ص٦-ص٨ ، متاح على الرابط التالي : Email : jouyal@democraticac.de

[٢]- ايه يوسف عبدالسلام ، مصدر نفسه ، ص٦-ص٨

١- زيادة نسبة الشباب في العالم العربي الى ٦٠% من مجموعة السكان وانسداد الافاق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية امامه وعدم استيعاب هذه القوى الصاعدة ، فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة .

٢- دخول شبكات الانترنت والفضائيات "الفضاء الالكتروني" كعنصر تعبئة وحشد وتحريض لم يكن لها وجوداً قبل عقد.

٣- هرم القادة والرؤساء ووصولهم الى اعمار السبعينات والثمانينات وبروز محاولات جدية من طرفهم للتوريث السياسي لأولادهم ولأقاربهم في تونس ومصر وليبيا واليمن .

٤- ارتفاع معدل الفساد الى درجة غير مسبوقة اي مستوى الفساد العلني والمؤسساتي فضلا عن زيادة الفجوة بين الفقراء والاغنياء ، وتكدس ملايين العاطلين عن العمل ، وارتفاع اسعار المواد الغذائية [١] .

نتائج ثورات الربيع العربي العراقي

لثورات الربيع العربي التي عصفت بالشرق الاوسط لها مجموعة من النتائج يمكن أن نوضحها بما يأتي :-

١- عجز الانظمة عن الادراك مشكلتها الحقيقية التي هي اولاً وقبل كل شيء ازمة مع المجتمع الامر الذي قاد الى ايجاد انظمة سياسية مأزومة مقطوعة الصلة مع المواطنين .

٢- بقاء بعض الانظمة السياسية العربية تحت الارادة الامريكية .

[١]- حسن محمد الزين ، الربيع العربي اخر عمليات الشرق الاوسط الكبير ، بيروت ، دار القلم الجديد ، ٢٠١٣ ، ص١٤٧-ص١٤٨

٣- لا يمكن الارتكان العامل الخارجي في تعاطي مع المشكلات مجتمعية والتمادي في التعادل مع الخارج على حساب المجتمع [١] .

اهم خصائص الثورات الربيع العربي يمكن ايجازها بما يلي :

١- لم تكن الثورات الربيع العربي التي اطاحت حكم بن علي بن زين العابدين وحكم حسني مبارك من قبل الاحزاب والحركات الايدولوجية التقليدية التي لم تستطيع ان ترعب موجة الحراك الاجتماعي وان تقود المظاهرات في الشوارع تونس ومصر اذ انها ثورة غير ايدولوجية .

٢- لقد دخلت الثورات التونسية والمصرية الادعاء الذي بني طيلة العقود الماضية بأن الحركات الاسلامية وحدها تمتلك الايدولوجية والتنظيمية لتحدي الدولة البوليسية في الوطن العربي[٢] .

٣- ان الجيل الجديد الذي فجر الثورات العربية هم رافضون للديكتاتورية الفاسدة ويرفعون مطالب الديمقراطية وهذا لا يعني ان المتظاهرين علمانيون بل يعني ببساطة انهم لا يرون في الاسلام ايدولوجية سياسية قادرة على خلق نظام افضل .

٤- ففي ظل انعدام الحرية وانعدام المشاركة السياسية والاجتماعية اندفعت الحركة الشبابية في كل من تونس ومصر وكان هؤلاء الشباب المتعلمون والجامعيون المنتمون الى كافة الطبقات الاجتماعية [٣] .

---

[١]- علاء عكاب ، ثورة التغيير وتداعياتها على الانظمة العربية ، بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠١١ ، ص٤٣

[٢]- توفيق مدني ، عبد الرحيم المطري واخرون ، الربيع العربي الى اين ، بيروت ، دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١ ، ص٥٩-ص٦١

[٣]- توفيق مدني ، عبدالرحيم المطري واخرون ، مصدر نفسه ، ص٥٩- ص٦١

اثر الربيع العربي على الاصلاح السياسي في الاردن :

لقد تأثر الاردن بالربيع العربي وقد ظهر ذلك واظحاً فقد قامت احتجاجات شعبية كبيرة بعد اعلان نتائج الانتخابات ٢٠٠٧ ، وكانت نتائج المباشرة لهذه الانتخابات فقدان الثقة بالعملية السياسية وتعميق الفجوة بين الناس والحكومة ، وانكشاف الدولة امام المجتمع بحيث اصبحت طرفاً في عملية تنافس السياسي وكانت النتيجة المباشرة كانت ولادة برلمان ضعيف ومسيطر عليه من قبل الحكومات ومفتقر للشرعية الشعبية ، كما حاولت الحكومة طمأنينة المواطنين بأن الانتخابات ٢٠١٠ سوف تكون نزيهة ، لن يكون هناك تدخل في مجرياتها لقد تم تصميم قانون جديد مؤقت بطريقة تسمح بتدخل في مفاصل العملية الانتخابية ، كذلك لعب المال السياسي دوراً كبيراً في هذه الانتخابات بالرغم من تشديد القانون المؤقت العقوبة على شراء او بيع الاصوات وقد اثارت غضب المواطنين منح البرلمان الثقة الحكومة بنسبة غير مسبوقة بتاريخ البرلمان الاردني ولا سيما ان الحكومة لم تكن تتمتع بشعبية كبيرة في الشارع مما زاد غضب الجامهير على الحكومة والمجالس النيابية ولقد تفاقمت بعض انواع حالات العنف في الاردن [١] .

وكذلك احدثت الثورات العربية تحولاً في سياسات النظم العربية على اختلاف اشكالها وكان الاردن من الدول التي تأثرت بتدعيات الثورات فأنتقلت عدد من احتجاجات الى الشارع الاردني مطالبة بالاصلاح السياسي حيث شعر النظام السياسي الاردني بضرورة التحرك بأجراء اصلاحات تلبي مطالب وطموحات المواطنين فجاءت تعديلات دستورية على ٤٢ مادة واعتبرت بأنها الاكبر منذ تأسيس الدستور عام ١٩٥٢ وعمل النظام السياسي على مكافحة الفساد ومحاسبة كل من يعتدي على المال العام كما قام النظام في مطلع عام ٢٠١٣ لأجراء انتخابات

---

[١]– حسن كريم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢

نيابية تختلف عن ماسبقتها بوجود نظام قائم على نظام انتخابي وانشاء هيئة مستقلة والاشراف على الانتخابات والسماح لمؤسسات المجتمع المدني والمراقبين الدوليين بمراقبة العملية العملية الانتخابية واثارت هذه الاصلاحات ردود فعل عند القوى السياسية والحراك في الشارع المنادي بالاصلاحات ورأت بأن النظام لا يتوفر لديه الارادة الجادة بتصحيح عملية التحول الديمقراطي[1].

وفيما يتعلق بالحركات الاحتجاجية في الاردن يمكن القول اسباب نشأت الحركات يعود لمجموعة من الاسباب تتمثل بما يلي :

أ- اسباب سياسية : تتمثل بما يلي تعثر وبطء مسيرة الاصلاح في البلاد وتراجع المسيرة الديمقراطية في الاردن وتزوير الذي حصل في الانتخابات البرلمانية ونقص الحريات وعدم احترام حقوق الانسان وفشل الاحزاب السياسية في الاردن .

ب- اسباب اقتصادية في الاردن : تتمثل بالخصصة ونهب مقدرات البلاد والفساد الاقتصادي وسوء توريث عوائد التنمية وغياب التنمية الاقتصادية وانتشار الفقر والبطالة .

ج- اسباب اجتماعية غياب العدالة والمساواة والتهميش والحرمان والاقصاء والفساد الاخلاقي وتدهور القيم .

ان ما يميز مرحلة الربيع الاردني انها لم تمتلك طابع العنف الذي طبع انتفاضات والحراك الشعبي العربي في مصر واليمن وسوريا والبحرين وليبيا لقد كان طابع العام لهذه التظاهرات سلمية اذ ركزت مطالبهم بالاصلاح وتعميق الديمقراطية والشفافية بذلك اهمية الحوار والنقاش في

[1]- يوسف الخزاعلة ، الاصلاح السياسي وارادة التغير السياسي في الاردن ، مجلة المنارة ، مج٢١ ، ع٣ ، ٢٠١٥ ، ص٢٠٥-ص٢٠٦

ادارة الصراع وقد استجابت الحكومة لبعض المطالب التي نادى بها المحتجون وكانت هذه الاستجابة لتدخل وتوجيه مباشر من الملك لقد نجح الحراك الشعبي في الاردن بأنشاء اصلاحات مثل انشاء لجنة الحوار الوطني واجراء تعديل دستوري [١] .

[١]– صالح عبد الرزاق فالح الخوالده ، اثر الحراك الشعبي العربي على الاصلاح السياسي في الاردن ، مجلة جانفي ، ٢٠١٦ ، ص١٣

الخاتمة

تأتي عملية المشروع بالاصلاح السياسي الشامل في الاردن لتعلن عن تأسيس دولة حديثة ديمقراطية عصرية يستند فيها الحكم الى الشرعية الشعبية ، كما تسود فيها الحريات العامة وتبنى على اسس انتخابية عادلة وتتعامل مع المواطنين بالتساوي في كافة الحقوق والواجبات ، فقد شكل المطلب الشعبي الاردني بأتخاذ اجراءات اصلاحية في البنية السياسية للنظام والقانون والدستور ليشكل بنية مهمة في بتنفيذ المطالب الشعبية والسياسية .

المصادر والمراجع

القران الكريم

أولاً : الكتب

١- توفيق مدني ، عبدالرحيم المطري واخرون ، الربيع العربي الى اين ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١ .

٢- حسن كريم ، الربيع العربي وعملية الانتقال الى الديمقراطية ، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية ، ٢٠١٣ .

٣- حسن محمد الزين ، الربيع العربي اخر عمليات الشرق الاوسط الكبير ، بيروت ، دار القلم الجديد ، ٢٠١٣.

٤- خلف صالح علي عبدالله الجبوري ، الاحزاب السياسية والاصلاح السياسي في الاردن ، جامعة النهرين ، ملية العلوم السياسية ، قسم النظم السياسية والسياسات العامة ، ٢٠١٢ .

٥- علاء عكاب ، ثورة التغيير وتداعياتها على النظمة العربية ، بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠١١.

٦- عبد الحليم مناع ابو العماش العدوان ، تطور التجربة الحزبية في الاردن ١٩٢١-٢٠٠٧ ، عمان ، دار الراية للنشر والتوزيع ، ٢٠١٤.

٧-ليث كمال نصراوين ، النظام القانوني للأحزاب السياسية في الاردن ، عمان ، جامعة الاردنية ، كلية الحقوق ، ٢٠١٦.

٨- هشام زغاشو ، الاحزاب السياسية ودورها في العملية السياسية الديمقراطية ، جامعة باجي مختار – كتاب الجزائر ، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات ، ٢٠١١.

ثانياً : رسائل والبحوث

١- احمد عقلة الحسامي ، الاحزاب السياسية الاردنية ودورها في العملية التنمية السياسية ، جامعة الشرق الاوسط ، كلية العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية رسالة ماجستير (غير منشورة) ، ٢٠١٠ ، ص١٠٢ .

٢- بشير النجاب ، الاصلاح السياسي في الاردن ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة مؤتة ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٧ ، ص٦-ص٧ .

٣- سعد عبد الحسين نعمة ، المشاركة السياسية والقرار السياسي ، رسالة ماجستير

(غير منشورة) جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص١٩.

٤- هشام سلمان حمد الخلايلة ، اثر الاصلاح السياسي على المشاركة السياسية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، ٢٠١٢ ، ص٢٣.

ثالثاً : المقالات والمجلات الدورية

٥- انيس سقر خصاونة ، اثر جهود الاصلاح السياسي في الاردن ، مجلة الاردنية في ادارة الاعمال ، مج١١ ، ع٤ ، ص٧٦١ .

٦- خميس دهام حميد ، التحديث والاصلاح السياسي في الوطن العربي ، مجلة مدار الاداب ، ع٤ ، ص٥٣٦.

٧- صالح عبدالرزاق فالح الخوالدة ، اثر الحراك الشعبي العربي على الاصلاح السياسي في الاردن ، مجلة جانفي ، ع٥ ، ٢٠١٦ ، ص١٣.

٨- يوسف الخزاعلة ، الاصلاح السياسي وارادة التغيير السياسي ، مجلة المنارة ، بح٢١ ، ع٣ ، ٢٠١٥ ، ص٢٠٥-ص٢٠٦ .

رابعاً : موقع الالكترونية

٩- احمد عبد الباسط الرجوب ، حزب التيار الوطني ينعى مسيرة العمل الحزبي في الاردن ، ٢٠١٧ ، ص٤ ، متاح على الرابط التالي :

https://www.raialyoum.com/index.php

١٠- ايه يوسف عبدالسلام ، اسباب قيام ثورات الربيع العربي ، برلين ، مركز الديمقراطي العربي ، ٢٠١٤ ، ص٦-ص٨ ، متاح على الرابط التالي :

Email : jouyal@democraticac.de

١١- جهاد الزغول ، دور الاحزاب السياسية في الاردن ، زاد الاردن الاخباري ، اخبار الاردن ، ٢٠١٨ ، ص١- ص٢ متاح على الرابط التالي :

http://www.jordanzad.com/index.php

١٢- فيصل غرايبة ، سر الاصلاح السياسي في الاردن ، مجلة الرأي

متاح على الرابط : http://alyai.com/avticle/٧٧٧٢٢٩.html